المرأة قوة انتخابية لا يستهان بها وتسعى إليها كل الأحزاب في معترك التنافس الديمقراطي

تطور وضع المرأة في الأحزاب السياسية اليمنية

إن الاهتمام بقضايا المراة ومشاركتها في تنمية المجتمع بشكل عام ينطلق بشكل اساسي من الاهتمام بالثروة البشرية التي تمثل المراة احدى ركائزها الرئيسية، وعلى هذا فإن التنمية البشرية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تمكين المرأة ودعم تمكينها وتنظيم قدراتها واعلاء مكانتها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار بحرية كما هي المشاركة أيضاً في ظل عدم تفعيل مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بالقدر الكافي وعدم وجود صوت مسموع يتمكن لا من أجل الدفاع عن مصالح المراة فحسب بل والمجتمع فإنه سيكون من الصعب تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المنشودة والتوازية من جهة و تقريب الفجوة بين الذكور والاناث ان لم يكن للقضاء عليها نهائيا في الريف والحضر على السواء باعتبار اساس تلك التنمية وتحقيق التطور المجتمع اللاحق من الجهة الاخرى.كل ذلك وفي الوقت الذي اصبحت فيه قوة انتخابية يحسب حسابها في معارك التنافس الديمقراطي الذي تجري في الحياة السياسية اليمنية عن طريق الانتخابات سواءً للمجالس المحلية او النيابية والرئاسية، فإنها قد اصبحت هدفان اساسياً لنشاط الاحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني ولكن قبل ذلك ما هو موقعها في تلك الاحزاب وكيف تلعب دورها؟! وما هي المميزات او المحفزات التي تقدمها تلك الاحزاب للمشاركة بفعالية في تحقيق اهداف التنمية في المجتمع؟! وعن وضع المرأة داخل هذه الاحزاب كان لنا هذه الوقعة الاستطلاعية.

صنعاء / ١٤ اكتوبر /استطلاع : ذكرى النقيب

١- احصائي غير نهائية :

ولكن قبل ذلك من خلال اطلاعنا على الاحصائية التي وزعتها الادراة العامة لشؤون المراة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء حول مشاركة المراة في الانتخابات المحلية والرئاسية الاخيرة ٢٠٠٦م ,٢ تبين ان اجمالي عدد النساء المرشحات (٢٤٧) وعدد المرشحات على مستوى المحافظة (٣٤) وعدد المرشحات على مستوى المديرية (١٦٥) والمنسحبات محافظة - مديرية - (٤٨).وفي مرحلة القيد و التسجيل عدد النساء في اللجان الاشرافية (٦) وعدد النساء في اللجان الاساسية (٦١) .اما في مرحلة الترشيح والاقتراع عدد النساء على مستوى اللجان الاشرافية لا يوجد ,كما ان عدد النساء على مستوى اللجان الاصلية مديريات (٩) اما عدد النساء على مستوى اللجان الاصلية مراكز (دوائر محلية) (٤٦) وفي مرحلة الاقتراع كان عدد النساء في صناديق الاقتراع (٥٦٢٠) مركز في ثلاث نساء = (١٦٨٦٠) امراة ,٣, هذا ومع ان عدد النساء المسجلات في سجلات القيد والتسجيل للانتخابات كان قد وصل الى حوالي ثلاثة ملايين ناخبه وازيد قليلا من اجمالي عدد الناخبين الذين بلغوا اكثر من تسعه ملايين ناخب ,الامر الذي يستدعي قيام اللجنة الوطنية للمراة بتنظيم عدد من الفعاليات الجماهيريه لمساندة المراة والتي اثمرت من بروز عدد من الناشطات لدعم ترشيح المراة وجمع التبرعات لها في هذا الشان والحملات التوعية الى ذلك مناشدة الاحزاب السياسية الى تفعيل دروها في هذا الاتجاه وخصوصا بعد الدعوى العامة لفخامة الاخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام الى تشجيع المراة على الترشيح والتصويت لها بما يؤهلها لاحتلال ما نسبته ١٥٪ كم المواقع على كافة المستويات الانتخابية المحلية وتاكيده التزام المؤتمر الشعبي العام الحاكم بذلك الذي قبل بارتياح كبير لدى مختلف القطاعات النسوية وفي كل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات النسائية العربية والدولية .

تطور تنظيمي بمشاركة المرأة

الاخت/ فاطمة عبد الله الخطري – عضو اللجنة العامة رئيس دائرة المراة للشئون التنظيمية والفروع بالمؤتمر الشعبي العام التي استهلت حديثها بالقولمنذ تأسيس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢ م لم يكن للمرأة دور فعال أو رؤية واضحة الا بعد عام ١٩٨٦م حينما انتخبت عضو كان لعضوية اللجنة الدائمة التي تعتبر أعلى سلطة في الحزب أما التطور الاهم فقد كان في عام ١٩٩٠م حينما تم انشاء قسم للمراة التابع لدائرة المنظمات الجماهيرية الذي اعد بمثابة حجر الاساس لعمل المرأة في المؤتمر وشكلت قيادات نسائية على مستوى جميع المحافظات وبعض المديريات، وتشكيل هذه القيادات جاء في أطر تنظيمية من خلال تشكيل الجماعات النسوية المراكز التنظيمية حيث كان يتكون حيث كان يتكون المركز من ٢٥-٣١ عضوه وتم انتخاب ثلاث عضوات لتولي رئاسة هذه المراكز وكانت تقام الندوات الاجتماعية والسياسية والثقافية تقريباً كل شهر

بعد ذلك طالبت اللجنة النسوية توسيع قسم المراة والارتقاء به إلى (دائرة للمراة) وبالفعل تحقق ذلك اثناء انعقاد المؤتمر الخامس عام ١٩٩٥م حيث انتخبت ٣٧ عضوه لجنة دائمة وعينت الدكتورة امة الرزاق على حمد رئيسة للدائرة وتنوبها فاطمة الخطري. واعدت هذه الدائرة الخطط والبرامج لتفعيل دور المرأة في الجوانب السياسية والتنظيمية والجوانب التنموية الاخرى مثل محو الامية وتعليم الطباعة و الخياطة والقرآن الكريم وعلومه ....الخ. وساعد هذا كثيرا المرأة لتحسين مستواها العلمي والاجتماعي والمعيشي مع إقامة

المنتديات والدورات وورش العمل واللقاءات بالقيادات النسوية والاستفادة من تجارب البعض واستمر نشاط هذه الدائرة إلى عام ٢٠٠٥م أي ما يقارب العشر سنوات واثناء التجهيز للمؤتمر السابع ومع ازدياد المنتسبات إلى المؤتمر الشعبي العام وايمانا من الحزب بأهمية دعم المرأة ومشاركتها في التنمية وأهمية الرفع من مكانتها وقدراتها سواء في الاطر التنظيمية أو الحياة العامة تم اقرار ان كل رئيس دائرة انتخابية هي عضو لجنة دائمة محلية وتم اعطاء نسبة ١٥٪ لصالح المرأة في انتخابات اللجنة الدائمة مما اتاح ترشيح الكثير من النساء حيث وصل العدد إلى ما يقارب ١٩٢ امراة عضوة لجنة دائمة– ويتم الأن اعادة هيكلة دائرة المرأة الى قطاع المرأة ويتفرع من القطاع دائرتين هما دائرة المرأة للشؤون التنظيمية والفروع ودائرة المرأة للتأهيل وتنمية المهارات كما يجب الاشارة إلى أن عدد عضوات اللجنة العامة قد وصلت الى خمس وهي أعلى تنظيم في الحزب كان هذا من نتائج المؤتمر السابع وما تزال المرأة اليمنية تطمح لتحقيق المزيد من التقدم والنجاح خاصة في ظل عهد فخامة رئيس الجمهورية المشيرعلى عبدالله صالح الداعم القوي لجهود المرأة اليمنية ولمشاركتها المجتمعية والتنموية

مواقع قيادية للمرأة

الأخت هدى عون مديرة ادارة السياسة باللجنة الوطنية للمرأة قدمت عرضاً شاملاً لتطور عمل المرأة في الاحزاب السياسية وحجم تواجدها الحالي بقولها.منذ أكثر من مائة عام والمرأة العربية تناضل لتحقيق المساواة مع الرجل من أجل حصولها على حقوقها الإنسانية عامة والسياسية خاصة حيث ظهرت العديد من الحركات النسائية والعديد من الاصدارات الأدبية والأدبية و الاعلامية التي عبرت عن المطالب النسوية، ومايهمنا قوله أنه في الوقت الذي كانت المرأة العربية تناضل من أجل حقوقها كانت المرأة في اليمن ما تزال تحيا خارج التاريخ تمارس دورها (الخدمة والانجاب) ليس لها من الامر عامة ولا من أمرها شي وخصوصاً والمجتمع كله يزرع تحت نير الجهل والظلم والفقر ومع ظهور حركة الوعي للنضال ضد الحكم الامامي في شمال الوطن والاستعمار في الجنوب في مطلع الستينات من القرن الماضي بدأت مظاهر دور مشاركة المرأة في جنوب الوطن في النضال ضد المستعمر تمثلت في المشاركة في المظاهرات والعمليات الفدائية الفذه. حيث تجلت هذه المشاركة بالانضمام إلى الجبهة القومية وهي التنظيم السياسي الابرز في قيادة الثورة ضد الاستعمار ويقدر عدد النساء العضوات في الجبهة يحو إلى ٢٠٠ امراة.وبتأسيس (اتحاد نساء اليمن) عام ١٩٦٨م في جنوب الوطن وحضور المرأة في المنظمات الجماهيرية ولجان الدفاع الشعبي جاء اقرار الحقوق للنساء سياسياً واجتماعياً واقتصادياً من خلال دستور دولة الجنوب عام ١٩٧٠م حيث بلغ عدد النساء في الهيئة القيادية للحزب الحاكم ٤٤٪ من إجمالي اللجنة المركزية عام ١٩٧٢م وبعد اعلان دولة الوحدة نشطت الاحزاب السياسية ومعها نشطت المرأة وقد اظهرت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية اهتماماً واضحاً لاهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي كالاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الحقوق السياسية واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة (السيداو) والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومنهاج عمل بيجين والاتفاقيات الاقليمية (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) وقد بلغ عدد المنتسبات للمؤتمر الشعبي العام أكثر من (٥٠٦,٨٨٩) الف عضوة بنسبة ٢٠٪ ونسبة عدد القيادات على مستوي الامانة والمحافظات ٢٩٪ أما عدد المنتسبات للتجمع اليمني للاصلاح فقد قدرت (٢٠٠,٠٠٠) عضوة خاصة بعد تبنيه لافكار مؤيدة لمشاركة المرأة وتعبيرة عن استيعابه للمتغيرات التنموية لادماج قضايا المرأة في مختلف منافي الحياة وتبلغ عدد العضوات في مجلس شورى الاصلاح ١١ امراة بينما توجد امراة واحدة في الأمانة العامة من بيف ١٥ رجل.اما تمثيلها في الحزب الاشتراكي اليمني فيبلغ عدد اعضاء الاشتراكي ٣٨٥ عضو منهم ٣٢ امراة وتمثيل المرأة في اللجنة المركزية ٢٨ والمكتب السياسي ٢ بينما توجد امراة واحدة في الأمانة العامة من بين ١٧ رجل ومن هذه الارقام يمكن استخلاص ان الاحزاب السياسية على الساحة قد أعطت مكانة متقدمة للمرأة في هياكلها التنظيمية والتي يتوقع ان تلعب دوراً متناسباً بالدفع بأعداد متزايدة من النساء للانتخابات القادمة وبعد هذا موافقة مبدئية من الاحزاب السياسية على نظام الكوتا الذي ينقصه الاقرار القانوني تفادياً لتنصل بعض الاحزاب من الاتفاق تجاه اشتراك المرأة في المشاركة السياسية في ظل المنافسة الانتخابية. ولأول مرة تتولى المرأة منصب أمين عام مساعد في المؤتمرالشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني واعضاء في الامانة العامة ٤ سيدات لدى المؤتمر الشعبي العام وسيدتان في الحزب الاشتراكي اليمني وسيدة واحدة لكل من التجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري وتمثل هذه الخطوات للاحزاب السياسية اجراءات مهمة لمناصرة ومساندة قضايا المرأة من قبل القوى السياسية والاجتماعية والثقافية الحديثة .

المقترحات لزيادة مشاركة المرأة

أما المقترحات التي الوردتها فتمثلت في :–

– رفع الوعي لدي المجتمع تجاه قضايا المرأة بالبرامج التوعوية اللازمة.

– تشجيع المرأة للمشاركة في برامج التوعية ونشر التعليم وسط النساء.

– استيعاب النساء في كل الانشطة العامة.

– تحسين الوضع المعيشي للمجتمع.

– مواصلة الحوار والتنسيق مع مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لضمان مشاركة ايجابية للمرأة.

– حث الأجهزة الحكومية على رفع قوائم النساء المؤهلات للترشيح للمناصب القيادية التنوية والاقتصادية.

النتائج وفق المؤشرات

ولعله من الاهمية بمكان السؤال عن اسباب تدني النتائج التي تحققها المراة في الانتخابات على خلاف التوقعات مع انها كانت انعكاس واقعي للمؤشرات بموقع المراة في المجتمع والانتخابات وتوضح ذلك الأخت / سلطانة الجهام رئيسة مركز مساندة قضايا المراة ومؤسسة دعم التوجة المدني الديمقراطي (مدني) بقولها ليس من السعادة في شي الوقوف امام هذا الجمع الكريم للحديث عن خيبات آمال متكررة بالنسبة للمراة اليمنية وهذا مالا سوف افعله ,ولكني ساقول انه خلال السنوات الثلاث الماضية جهود طيبة في زيادة مشاركة المراة السياسية من قبل كثير من الجهات التي تعمل لصالح المراة مثل اللجنة الوطنية للمراة واتحاد نساء اليمن وعدد من المنظمات غير الحكومية منها بالتاكيد مؤسسة مدى ومركز مساندة قضايا المراة كما ان الجهود لم تثمر الا عن نائبة واحدة في البرلمان اليمني فان الجهود التالية لم تثمر الا عن ترشيح حوالي (١٨٧) امراة للمجالس المحلية وبالصراحة لا يمكن اعتبار ذلك نجاح يذكر .حتى لاتكون هذه الكلمة ندب فحسب دعوني استعرض معكم الاحصائيات التالية التي جمعها مركز مساندة قضايا المراة ومؤسسة مدى خلال الخمسة عشر يوم الماضية قدمت اكثر من الف امراة اوراق ترشيحها ضمن اكثر من ثلاثين الف ممن قبل ترشيحهم او لم يقبل بعد كلمة فخامة الرئيس التشجيعية للمراة (٢٥٠) امراة قبل ترشيحها بصفة مؤقته اكثر من ثلثهن من المستقلات لتبدا مرحلة الانسحاب التدريجي ليصل الى ٣٦ امراة في يوم واحد وذلك يوم الاحد ٢٧ اغسطس ليتبقى قرابة (١٥١) مرشحة وذلك بزيادة عن انتخابات ٢٠٠١م الماضية الذي يعني ببساطة انه لو لم يكن هناك بعض الجهود المرموقه فربما اختفت النساء من قوائم المجالس المحلية.

والسؤال هنا هل من السهل تشخيص لماذا يحدث كل هذا للمراة اليمنية ؟ والاجابة نعم بل ان هذه الاجابة تكاد تكون على كل لسان انها الاحزاب السياسية وفي ذلك الكثير من الصحة .ولكن يضاف اليها المجتمعات المحلية ,وفي كليهما علل عدة يمكن ان تفسر لنا ليس فقط الحالة الخاصة بالانتخابات الحالية بل ايضا تفسر ان المستقبل بالنسبة للمراة اليمنية لا يحتاج الى وعود وتشجيع فقط بل تغيير اساسي في كثير من مقومات الحياة السياسية .ولكي اكون واضحة اكثر مرة اخرى ساعود الى الاحصائيات الاولية سابقة الذكر , فعندما تجد ان اكثر من ١٠٠٠ امراة سلمت اوراق ترشيحهن يعني ان هناك تفاعل كاف من قبل النساء المتعلمات في المشاركة بالرغم من تدني نسبتهن وهي ٣٪ من اجمالي مقدمي اوراق الترشيح ,فان كون اغلب من قدمن اوراقهن كنا مستقلات مما يعني ان تفاعلهن حقيقي ويشعرن ان دعما ممن حولهن قد يوصلهن الى عضوية المجالس المحلية . لكن معوقات اجرائية من قبل اللجان الانتخابية منع الكثير من هذه القلة الراغبة في الترشيح وخصوصا اذا ما علمنا ان السبب الرئيسي لتلك اللجان في عرقلة ترشيح المستقلين هو الحزبية الزائفة التي لدى اعضاء هذه اللجان ,وبكلمات اخرى فان اغلب اللجان تؤكد الاغلبية العظمى من حزبين احدهما لم يرشح نساء فما الذي يجعل اعضاءه في اللجان تشجع ترشيح النساء المستقلات او من الاحزاب الاخرى , وبالمقابل فان اعضاء اللجان من الحزب الاخر ليس من المعقول ان يسمحوا بترشيح مستقلات فتوزع اصوات الدوائر المحلية بين اكثر من الحزبين فيكون من الصعب لمرشح الحزب الذي ينتمون اليه الفوز ,ولكن هذا على المستوى الادنى ,اما على المستوى الاعلى فالامر ربما كان اسوأ فالكل يريد ان يكون الحزب الاول اليمن ,وبمعنى ان الولاء لليمن وهذا قد يكون صحيحا من ناحية العقيدة السياسية ولكن كتراب وتميز عن الاخر ولكن ليس كانتماء وانسان ولا لحرص الجميع على يكون لنصف الوطن نصيبة من الترشيح والفوز بمقاعد مجالس هي لخدمة الانسان والتنمية وليس منصب سياسي يختصم حوله , ومادام نصف الانسان اليمني ليس ممثل هناك فالخدمة والتنمية المرجوة معطلة الى اشعار اخر . واذا لم يكن

هذا هو التفسير فكيف يمكن تفسير حزب لا يمانع من ترشيح النساء ولكنه لا يرشح منهن وحزب آخر يتراجع عن دعواه من ١٥٪ من مرشحيه نساء الى ما دون نصف في المائة . واحزاب اخرى من الصغر بحيث انه من الافضل ان ترشح نفسها مستقلة على ان تترشح من خلالها .ولمزيد من التوضيح فمن اجمالي الاصوات التي شاركت في انتخابات ٢٠٠٣م البرلمانية والبالغة اكثر من ٦,٢ مليون هناك ٢,٥ مليون صوت نسائي . اقتسم الحزبين الاكبر ٨٣٪ منها او ما اجماليه اكثر من ٢ مليون صوت ,وبنسبة ٦٠٪ للمؤتمر و ٢٣ ٪ للاصلاح فكان جزاء النساء لتصويتهن لاحزابهن هو عدم الترشيح من احدهم والتنازل عن ما وعد به الثاني .ما يفهم مما قلته آنفا ان فشل المراة في الوصول الى تمثيل حقيقي او على الاقل بنسبة معقولة في المجالس المحلية انما هي فشل حزبي

,وبمعنى ان الاحزاب السياسية على اطلاقها فشلت في ان تكون احزاب حقيقية تستطيع تمثل نفسها عبر كافة الشرائح الاجتماعية .ان الاحزاب السياسية بمفهومها الطبيعي هي فكرة او ايديلوجيا سياسية يلتف حولها اغلبية او اقلية من السكان يرون فيها وسيلة لتسيير الحياة السياسية لمجتمع ما ثم يستنبط منه برنامج سياسي يعالج كافة القضايا المطروحة او المحتملة التي يمكن ان يتعرض لها المجتمع . وعليه في كافة النظم الانتخابية تحرص الاحزاب السياسية الحرص الشديد على ان يكون مناصريها من كافة شرائح الناس ذكورا واناثا ,فهي تحرص على ان يكونوا ممثلين في كافة المستويات .

ردود المجتمعات المحلية

ان الاشكال الثاني بالنسبة للمراة في الترشيح بالنسبة لي هو المجتمعات المحلية ,جزئيا من الاسرة نفسها ولكن اجمالا من الحياة الاجتماعية في معظم المجتمعات المحلية فهي لا تشجع تشجيعا كافيا مشاركة للنساء لا في اتخاذ القرار ولا في الاستقلالية في الراي ,ولكن وكما سبق ان اسلفنا فهذه المشكلة تم التغلب عليها على الاقل في عدد لا باس به من المجتمعات المحلية عبر اتخاذ قرار شخصي بالمشاركة كمرشحات مستقلات يتحملن عبء اقناع المجتمع المحلي بانفسهم وبرنامجهن الانتخابي وكثير منهن كان ممكن ان يكتب لهن النجاح لو فقط ترك لهن الفرصة في ترشيح انفسهن .ولست اقول ذلك جزافا ففي ما نحن هنا نراجع العمل الانتخابي للمرشحات هناك ١٣ ورشة عمل لتدريب ١٦٠ مرشحة لانتخابات المجالس المحلية في ١٥ محافظة من ضمن هؤلا اكثر من ميه مرشحة مستقلة بالاضافة الى التدريب على الحملات الانتخابية بناء على المعطيات المحلية فان البرنامج يوفر لكل مرشحه بما فيهن مرشحات الاحزاب السياسية عدد من المواد التوعوية بما فيها الملصقات والاشرطة الصوتية والمواد الدعائية التي تعني تشجيع الناخبين وخصوصا الذكور منهم للتصويت للمرشحة المحلية ,تقيم هذه الفعاليات مؤسسة دعم التوجية المدني الديمقراطي – مدى – ضمن برنامج دعم النساء والذي بداء منذ العام ٢٠٠٣ في بناء قدرات النساء في اكثر من ١٥٠ مديرية في الـ ١٥ محافظة وتقدم اكثر من ٧٠٠ من المشاركات في كل مديرية ,مجموعات من النساء يستطعن ايصال اصواتهن الى من اردن ان يصل اليه ومن ضمنهم بلا شك المجالس المحلية في تلك المديريات ,من المهم الاشارة هنا الى ان البرنامج ركز على العمل ربما بصمت في المناطق الريفية التي يصعب على كثير من المنظمات والاجهزة الوصول اليها . واختتمت بالقول ان الحديث ذو شجون في ما يخص المراة اليمنية وغيرها ولكن لا مجال للندب فقط ,ولكن النظر بعمق الى المستقبل القريب ومواصلة الجهد ... جهد كل الجهات والمنظمات من اجل اعلاء كلمة حق للوصول بالمراة اليمنية الى ان تكون مشاركة فعلية فيما يخص مجتمعها والتنمية فيه .

واني على يقين ان الكثيرات يقاسمنني الشعور انما يجب عمله هو المضي قدماً للعمل من اجل يمن اكثر تنمية واكثر مشاركة للمراة اليمنية .

حبيبه شعبوني ثاني باحثة تونسية تحصل على جائزة اليونسكو

ربما حصل الامر اكثر من مجرد ان تنال باحثتان تونسيتان جائزة اليونسكو للتميز العلمي نسويا عن القارة الافريقية في سنتين متتاليتين .

فقد كانت الاولى زهرة بالاخضر التي تحدثنا عنها في الاسبوع الماضي وهناك من يعزو هذا التفوق الى اقبال التونسيات المبكر على المدارس بعد سن قانون الاحوال الشخصية الذي احتفلت به تونس في اغسطس الماضي ٢٠٠٦م بمرور خمسين عاما على اصداره .

وتعتقد الدكتورة شعبوني ان هذا العنصر عزز من مصداقية الجائزة التي حصلت عليها لانه ليس من اليسير على منظمة دولية ان تمنح جائزة لبلد واحد في سنتين متتاليتين ما يعني ان اللجنة فكرت مليا واقتنعت باهمية البحوث التي قدمتها لها فهي تعمل رئيسة لقسم الامراض الوراثية والخلقية في مستشفى (شارل نيكول) في العاصمة تونس وكانت واحدة من خمس باحثات حصلن على جوائز اليونسكو هذا العام وتعتبر الفائزات مرشحات لجائزة نوبل للعلوم وتخص اليونسكو السيدات بهذه الجوائز السنوية (لان عدد النساء الباحثات في العالم اقل من الرجال ما حفزها على تشجيعهن) وقد امضت اكثر من ستة وعشرين عاما تبحث في علم الوارثة يحدوها الامل بحماية الأسر التونسية من الامراض الوراثية التي تسجل اعلى نسبة تلك الامراض في العالم ,بسبب انتشار الزيجات بين افراد الاسرة الواحدة .

وافادت بانها بدات دراسة علم الوراثة عام ١٩٧٦م حينما باشرت العمل بصفتها اول طبيبة تونسية متخصصة بالامراض الوراثية والخلقية عام ١٩٨٠م ,الا انها لم تكتفي بذلك المستوى ,وعملت على نشر تخصصها الطبي في بلدها وعلى تدريب الاطباء في هذا المجال فحققت امنيتها بتاسيس اول قسم للامراض الوراثية في مستشفيات تونس , وثابرت على جهودها من اجل نشر الوعي بمخاطر الامراض الوراثية ومحاولة نشر فكرة تفادي الزيجات بين الاقرباء لما يمكن ان تفوزه من تعقيدات يدفع الاطفال ضريبتها في الغالب .

الوقاية من المرض الوراثي

يتمثل عمل الدكتورة حبيبة شعبوني في تحديد اسباب المرض الوراثي لمعرفة ما اذا كان عارضنا ام هناك عناصر (أي جينات) تؤدي الى تكراره وبالتالي نقله من جيل الى اخر

,ومن اهم الانعطافات التي حققتها في مسيرتها العلمية انتقالها من مرحلة تشخيص الامراض المترتبة على الزواج بين الاقربا الى مرحلة الوقاية ثم العلاج احيانا ,اذ صارت قادرة على اجراء عمليات جراحية لتعديل التشويهات التي تصيب الاطفال نتيجة امراض وراثية او اختلالات جينية ,وتبدو مرتاحة وهي تفحص السيدات الحوامل لمعرفة ما قد يصيب الاجنة من امراض وراثية لانها تكون قادرة على اشعار الحامل وزوجها بالحقيقة سلفاً . وفي لهجة لا تخلو من الرضا عن النفس تعلن وقائع من نوع انه استطاع اكثر من اربعين الف زائر بقسم الطب الوراثي الحصول على تشخيص او نصائح كي يقدروا على تبديد العتمة التي كانت تلفهم ,واكد ان تلك الفحوص (اتاحت اكتشاف امراض كن نجهل انها موجوده في تونس وتطوير الابحاث الطبية المحلية في تنسيق مع الابحاث المماثلة على الصعيد العالمي) وتبدو وكانها قطعت جزاء كبيرا من رحلة الالف ميل اذ تنتشر اقسام الطب الوراثي في كليات الطب التونسية وتنخرط اعداد كبيرة من الاطباء في ابحاث مستمرة في هذا المجال تحت اشرافها وتوجيهها ويلخصها شعار (ضرورة العمل المبكر من اجل تفادي اصابة يمكن منعها) .

استراتيجية الشباب العربي لدعم دور المرأة العربية في بناء المجتمع

ايمانا من منظمة المراة العربية بان النهوض باوضاع المراة في الدول العربية يتطلب تعاضد كافة شرائح المجتمعات العربية ومؤسساتها المختلفة ,فضلا عن يقينها باهمية دور الشباب الذي يشكل ثلثي المجتمعات العربية ,ورغبة منها في دعم العمل الشبابي واتاحة الفرصة كي ياخذوا دورهم الطبيعي في المجتمع تتبنى المنظمة فكرة الاعداد لاستراتيجية الشباب العربي لدعم دور المراة العربية في بناء المجتمع .وعلى هذا فقد دعت المنظمة الشباب العربي الذي سبق وان شارك في فعاليات الحوار العربي ـ في دورته الاولى التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٥ـ٧ يوليو / تموز ٢٠٠٥م ,والذي حقق نجاحا ملحوظا في وضع قضية المراة العربية في قمة اولويات المشاركين ,الى المشاركة في دورتي الحوار الثانية والثالثة ,خلال الفترة من ١٦ـ ٢٠ يوليو / تموز ٢٠٠٦م بتونس ,وخلال الفترة من ١٠ـ ١٢ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦م بالبحرين ,بهدف اعداد الاستراتيجية المشار اليها.

وقد حققت مشاركة الشباب في وضع هذه الاستراتيجية أهدافا عدة :

● تشجع وتعزز هذه الاستراتيجية انتماء الشباب ومشاركته ,اناثا وذكورا , في مجتمعاتهم وتنمية روح المبادرة لديهم .

● تسعى المنظمة من خلال مثل هذه المشاركة الشبابية الى تحقيق اكبر قدر من توعية الشباب بالتحديات التي تواجه المراة العربية والتي عطلت مسيرة تقدمها بل وتقدم الكثير من المجتمعات العربية ,طويلا ,مع اتاحة الفرصة لهم للتعبير عن توجهاتهم وتطلعاتهم في هذا الصدد .

● تضع المنظمة في اولوياتها الدراسة المنتظمة والدورية لرؤية الشباب العربي للتحديات التي تواجه المراة العربية وانعكاس ذلك على المجتمع بكافة تكويناته العمرية والنوعية .

● تهتم المنظمة بان ترصد ,من منظور مقارن اولويات الفتيات العربيات وما يعتقدنه بشان مظاهر واسباب الخلل في اوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ,فضلا عن ترسيخ منطق استثمار الطاقات المعطلة والاحساس بالمسؤولية المشتركة بين الجنسين عن التحديات التي تواجه المجتمعات العربية .

● ستساعد هذه الاستراتيجية صانع القرار العربي باستلهام آمال الشباب وطموحاته في مستقبل اكثر عدالة واحتراما للدور الذي تلعبه المراة العربية في كافة الميادين .

محاور الاستراتيجية

هذه الاستراتيجية تهدف الى ان تكون موجهة لعلاج مشاكل محددة وتنتهي الى اجراءات محددة بمنطق انها الاستراتيجية لعلاج مشكلات وليس خطابا لاعلان نوايا او تسجيل مواقف ,ومن هنا فان جهود الشباب في اجتماعي تونس والبحرين افضيتا الى التعامل مع المشاكل والتحديات التي تواجه المراة العربية وفقا للمنطق التالي : فكان لا بد اولا ان نبدأ بتشخيص المشكلة وذلك بتحليل واقع المراة العربية ورصد الاستراتيجيات المطروحة بالفعل على المستوين القطري والعربي لعلاجها .

وذلك بالاجابة على الاسئلة التالية : ما هي المشاكل التي تواجه المراة العربية في كل قطر ؟ وما هي مظاهرها ؟ وما هي اسبابها ؟ وما هي الجهات التي تقف وراء هذه الاسباب ؟ وبالمقارنة امكن رصد مدى عمومية المشكلة (هل هي في كل البلدان ؟) واسباب التفاوت في العمومية . وقد تم رصد الحلول المقترحة وتحديد الجهات التي ينبغي ان تسهم في طرح الحلول والمشاركة في الحل .

كما تضمنت الاستراتيجية بعدا واضحا بالتاكيد على دور الشباب في التشخيص وطرح الحلول بما يتضمنه من طرح لرؤية الشباب العربي لقضايا المراة العربية (وهو ما يتطلب اجراء استطلاعات راي الشباب ,والتعرف على مصادر معلوماتهم عن المراة وقضاياها ,بل وربما تحليل مضمون المنتديات العامة التي يشاركون فيها) وبناء الوعي بالمشكلة (برامج تدريبية تثقيفية سواء مع مجموعات صغيرة منتقاة او من خلال برامج توعوية تبث من خلال ادوات الاتصال الجماهيري) وتنمية مهارات الشباب اللازمة لعلاج المشكلة (تنمية مهارات التفاوض والتواصل ,والتطوع ,وادارة العمل التطوعي والخيري ,وتدريب قادة الراي العام من الشباب على تقديم خطاب ديني مستنير يعلي من القيم الايجابية في مجتمعاتنا بما في ذلك احترام ودور المراة) . وقد يتطلب ذلك ايضا المشاركة المباشرة للشباب في التغيير (المشاركة في المنتديات ,المؤتمرات ,ومواقع على النت ,الكتابة في الصحف ,الاتصال بالجهات الحكومية والمدنية المسئولة عن قضايا المراة من أجل الوعي بدورهم في وجود المشكلة وطرق علاجها).

وتتضمن الاستراتيجية كذلك انشاء منظمة المراة العربية لمجموعة عمل ثابتة من الشباب تجتمع دوريا من اجل الاضطلاع على ما تم تنفيذه من هذه الاستراتيجية وتقديم مقترحات لتجويدها في المستقبل .

اجراءات صياغة الاستراتيجية

كان على الشباب المشارك في صياغة الاستراتيجية أن يقوم بقراءة تقرير تقدم المراة العربية ٢٠٠٤م ثم الاجابة على استمارة المشاكل والتحديات في كل مجال من المجالات السبعة : التعليم ,الصحية والبيئة ,الاقتصاد ,السياسة , الاجتماع ,القانون ,الاعلام ,على ان تكون الاجابات مشفوعة بوثائق وتقارير يتم الحصول عليها من مؤسسات حكومية او غير حكومية وطنية او دولية . ثم يقوم كل مشارك باعداد ملف يتضمن استمارات تحليل المشكلة وارفاق الوثائق والتقارير المطلوبة . ويقوم المشاركان الممثلان لكل دولة باعداد عرض يقوم على تلخيص لاهم ما جاء في استمارة تحليل المشكلات والتحديات .

محتوى الاستراتيجية

تضمنت الاستراتيجية رؤية الشباب العربي لاهم التحديات التي تواجه النهوض باوضاع المراة العربية ,وقد انقسمت اقتراحات الشباب الى مواجهة ثلاثة من انواع التحديات :

● سعت الاستراتيجية لمواجهة التحديات المرتبطة بالخلل في المواقف الفكرية والتوجهات الذهنية التي يحملها بعض الشباب تجاه دور المراة ومكانتها نتيجة سيطرة رؤية نمطية لها جذورها في عصور سابقة لم تعد تناسب احتياجات العصر او ظروفه .

● تهدف الاستراتيجية الى معالجة الخلل في الاطر المعرفية والمعلوماتية عن حقيقة اوضاع المراة وادوارها التي تقوم بها في واقعنا العربي مقارنة بنظيراتها في مجتمعات غير عربية او حتى ببعض نظيراتها في مجتمعات عربية سبقت الى العناية بحقوق المراة ودعمها .

●تهدف الاستراتيجية الى توجيه الانتباه الى اهمية خلق المهارات التي تحتاجها المراة العربية كي تستطيع ان تتبوأ المكان اللائق بها بما يعني انه من اللازم اكسابها هذه المهارات في مرحلة مبكرة من تطورها العمري حتى تستطيع اثبات ذاتها وقدراتها .

قوانين واتفاقيات

الاستراتيجيات المعنية بتعليم الفتاة

لقد اولت الحكومية اليمنية قضية التعليم اهتماما خاصا ايمانا منها بان السبيل الوحيد لتطوي أي مجتمع من المجتمعات بان تقدم الشعوب يقاس بتنمية وتطور الموارد البشرية وانجازته العلمية وعلى هذا الاساس فان كافة التشريعات الوطنية ـ الدستور والقوانين ـ اكدت ان التعليم حق المواطنين جميعا وانعكس على التوجه العام للسياسة التعليمية في جميع الخطط والاستراتيجيات المرحلية منها :ـ

استهدفت الرؤية الاستراتيجية لليمن (٢٠٢٥) م لقطاع التعليم ادخال تحول جذري في نظام التعليم من حيث الهيكلة والمنهج لتصبح قادرة على مواكبة التطورات العلمية والتقنية وملبية لاحتياجات التنمية .

استراتيجية تنمية المراة عام (٢٠٠٦ـ ٢٠١٥م) الهادفة الى رفع نسب الالتحاق للفتيات بالتعليم في المراحل المختلفة وتقليص الفجوة القائمة بين تعليم الذكور والاناث في كل مراحل التعليم وانماطه المختلفة .

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسي في الجمهورية اليمنية (٢٠٠٣ـ ٢٠١٥م) حيث تخصص المحور الخامس لتعليم الفتاة من الثمانية المحاور التي تناولتها الاستراتيجية عملا لهذه الالفية بتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م.

وذكرت الاستراتيجية الوطنية لمحو الامية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية ١٩٩٨م على الاطفال المتسربين من التعليم الاساسي واغلبهم من الفتيات . وتشارك اليمن الان باعداد مسودة اولية لوثيقة اطلق عليها اسم مبادىء منظمة لاطار العمل في مجال محو الامية في دول الشرق الاوسط الكبير موسع الى شمال افريقيا بغرض تخفيض نسبة الامية الى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥م .اهتمت الاستراتيجية الوطنية للسكان (٢٠٠١ـ٢٠٢٥)م بتحقيق زيادات سنوية مطردة في اعداد الملتحقين بالتعليم الاساسي وبالذات الفتيات وصولا الى هدف التعليم للجميع .تولى مسودة استراتيجية المجلس الاعلى للأمومة والطفولة (٢٠٠٦ـ٢٠١٥)م اهتماما بالتعليم قبل المدرسين وتعتبر جهات اشرافية تتولى مع وزارة التربية والتعليم متابعة ومراقبة مستوى تنفيذ الخطط التنفيذية والبرامج الخاصة بالتعليم اطفال ما قبل المدرسة .ركزت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠٠٣ـ٢٠٠٥)م وكذلك الخطة الحالية للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ـ٢٠١٠) م على تعليم الفتاة بوصفها عاملا مهما في تحسين الحالة الصحية والغذائية للاطفال والامهات وفي تخفيض معدل الخصوبة وفي التخفيف من الفقر ونماء المجتمع بصورة عامة . استراتيجية التعليم الفني والتدريب ركزت على رفع الطاقة الاستيعابية الى ١٥٪ من مخرجات التعليم الاساسي والثانوي بحلول عام ٢٠١٠م تصحيحا للخل الهيكلي القائم بين العرض والطلب على القوى العاملة مع مراعاة النوع الاجتماعي .

فالملاحظ بشكل عام ان السياسات الرسمية والاستراتيجيات الحكومية تعطي تعليم الفتاة اهتماما خاصا ولكن المشكلة في الصعوبات والمعوقات التي يتم مواجهتها عند ترجمة هذه الاستراتيجيات والسياسات الى خطط عمل قابلة للتنفيذ.